خصائص سياسات البناء الريفي في المدن فائقة الضخامة، ومآزق القيمة، واستجابات التخطيط: شنغهاي نموذجاً

هان شو، لوان فنغ

الملخص

في ظل استراتيجية إحياء الريف، دفعت شنغهاي سلسلة من السياسات المحفزة في مجال البناء الريفي، وأسهمت هذه السياسات في تعزيز التنمية الريفية وتحسين جودة الفضاء الريفي. غير أن تعدد القيم التي باتت تحملها مناطق شنغهاي الريفية كشف أن السياسات القائمة لا تزال غير كافية لدعم المتطلبات الأعلى التي ترى في الريف «حاملاً مهماً لوظائف المدينة الأساسية وفضاءً استراتيجياً لرفع طاقة المدينة وقدرتها التنافسية الجوهرية». كما أن تشغيل هذه السياسات في الممارسة يواجه صعوبات تؤثر في كفاءة أنشطة البناء الريفي، وفي تحسين البنية المكانية للريف، وتحد من تدفق عوامل التنمية إلى المناطق الريفية. ينطلق هذا البحث من منظور توليد القيمة، ويستند إلى حالات عملية من البناء الريفي في شنغهاي، لتحليل الصعوبات التي تواجه تشغيل سياسات البناء الريفي في ثلاث حلقات: الضبط والقيود قبل البناء، والتنسيق بين الإدارات أثناء البناء، والتشغيل والصيانة بعد البناء. ويخلص إلى أن هذه الصعوبات تتمثل في ثلاثة مآزق رئيسية لتوليد القيمة: ضعف التكيف المحلي، ونقص التنسيق والتكامل، وقصور الدعم المؤسسي. ومن ثم يقترح البحث مسارات لمعالجة هذه المآزق من مستويات إدراك القيمة، وتآزر القيمة، وتوافق القيمة، وذلك من خلال بناء منظومة التخطيط الريفي وصياغتها وتنفيذها.

الكلمات المفتاحية

المدن فائقة الضخامة؛ البناء الريفي؛ قيمة الريف؛ السياسات الريفية؛ التخطيط الريفي؛ شنغهاي

المقدمة

ينص «المخطط العام لمدينة شنغهاي (2017-2035)» (ويشار إليه لاحقاً باسم «المخطط العام لشنغهاي 2035») بوضوح على جعل المناطق الريفية جزءاً مهماً من الفضاء الحضري المتروبولي ومن منظومة وظائف المدينة العالمية. وفي عام 2018، دعا كبار قادة شنغهاي إلى إدراك أهمية تنفيذ استراتيجية إحياء الريف «من منظور بناء مدينة عالمية متميزة وحاضرة اشتراكية حديثة ذات تأثير عالمي»①. وفي عام 2022 طرحت شنغهاي مطلباً استراتيجياً أكثر تقدماً، يتمثل في جعل الريف حاملاً مهماً لوظائف المدينة الأساسية.

لذلك عملت شنغهاي بنشاط على تنفيذ سياسات البناء الريفي. وقد حققت هذه السياسات نتائج مهمة في تحسين البنية المكانية الريفية، وحماية البيئة الإيكولوجية، وتنمية الاقتصاد الصناعي. لكن المشكلات التاريخية المتراكمة لا تزال، إلى حد كبير، تقيد توليد قيمة الفضاء الريفي، كما أن تشغيل سياسات البناء الريفي لا يزال ينطوي على حدود واضحة. ومن ثم تبرز الحاجة إلى بناء منظومة سياسات أكثر نظامية وتكاملاً ودعماً، وإلى أن يواكبها التخطيط المكاني، بوصفه وثيق الصلة بها، من خلال ابتكارات مناسبة تؤدي دوراً أكثر فاعلية.

1 الخصائص الرئيسية والقضايا المحورية في تطور البناء الريفي في شنغهاي

1.1 محدودية فضاء التنمية وندرة موارد أراضي البناء في المناطق الريفية

حدد المخطط العام لشنغهاي 2035 سقفاً لمؤشرات أراضي البناء. وفي الوقت الراهن تشكل المساحات الريفية نحو 58% من مساحة المدينة [1]. غير أن أراضي البناء الواقعة خارج حدود التنمية الحضرية، وفقاً للمخطط العام، لا تمثل سوى أقل من 20% من إجمالي أراضي البناء، وكان يتعين حتى عام 2022 خفض أكثر من 200 كم2 من أراضي البناء [2]. وهذا يكشف أن فضاء التنمية الريفية في شنغهاي شديد الندرة، ولا سيما أراضي البناء القانونية والمتوافقة مع القواعد، وهي غالباً الأكثر قدرة على توليد العائد الاقتصادي والأكثر تأثيراً في تنمية المناطق الريفية.

وفي الوقت نفسه، رفعت شنغهاي مساحة الحماية الفعلية للأراضي الزراعية الأساسية الدائمة الخاضعة لإدارة الوزارة من 1.5 مليون مو إلى 2.02 مليون مو، في حين تقل موارد الأراضي الزراعية الاحتياطية القابلة للاستخدام في موازنة التعويض عن الاحتلال عن 300 ألف مو [2]. وبذلك يصبح الحيز المتاح لإعادة الترتيب والتنمية محدوداً للغاية.

1.2 تحسن ملحوظ في الجودة المكانية، مع بطء إدخال عوامل التنمية

من خلال سنوات من معالجة البيئة وتنظيم أراضي البناء منخفضة الكفاءة، تحسنت جودة الفضاء الريفي في شنغهاي بوضوح. ومع ذلك، لا يزال البناء المكاني غير كاف في جذب عوامل التنمية ودعم الوظائف المتعددة.

وبوصف شنغهاي حاضرة عالمية، تتمتع مناطقها الريفية بمزايا موارد بارزة. ففي عام 2022 بلغ معدل مساهمة التقدم العلمي والتكنولوجي الزراعي 80.13%، بما يعكس ميزة واضحة في عوامل التكنولوجيا. كما يمتلك ريف شنغهاي إمكانات كبيرة في الخدمات السوقية؛ ومع نضج منطقة الحاضرة الكبرى، يمكن توقع خدمة كتلة استهلاكية محتملة تتجاوز 70 مليون نسمة في منطقة شنغهاي الحضرية الكبرى، مع نصيب فردي من الناتج المحلي الإجمالي يتجاوز 20 ألف دولار أمريكي [1].

غير أنه، على الرغم من زيادة دعم الإدارات المعنية للصناعات والأشكال الاقتصادية الجديدة في المناطق الريفية منذ تنفيذ استراتيجية إحياء الريف، وظهور وظائف جديدة مثل المكاتب الريفية ومنصات الابتكار وريادة الأعمال الريفية، لا يزال تدفق عوامل التنمية إلى الريف يواجه عوائق كبيرة، ولا تزال فجوة الدخل بين الحضر والريف واضحة.

1.3 تحسن تدريجي في البنية المكانية، مع استمرار صعوبة الدفع المنسق على مستوى النظام

أفرز التطور الريفي الجديد مطالب مكانية جديدة. فتنمية الزراعة الحديثة، وتنمية الصناعات والأشكال الاقتصادية الجديدة، وإدخال عوامل التنمية الجديدة، كلها لا تتطلب فقط توفيراً وقتياً لمؤشرات أراضي البناء، بل تحتاج في الغالب إلى تعديل البنية المكانية المتصلة وتحسينها على نحو مترابط.

لكن الفضاء الريفي يخضع لضبط دقيق موزع بين الإدارات. فتحسين البنية المكانية بصورة نظامية لا يتطلب فقط تنسيق خطوط الضبط الحمراء المختلفة واتباع متطلبات الإجراءات لدى الإدارات، بل يقتضي أيضاً مراعاة مواسم الزراعة عند التنفيذ. لذلك تستغرق أعمال إعادة ترتيب استخدامات الأرض وتحسين التخطيط زمناً طويلاً وتكون معقدة إجرائياً. ومن ثم يصبح الحفاظ على البنية القائمة أمراً شائعاً، وتظل مشكلات تشتت قطع الأرض، وضعف التخطيط المكاني، وانخفاض كفاءة استخدام الفضاء صعبة المعالجة، الأمر الذي يحد بدوره من توليد قيمة الفضاء الريفي.

2 الخصائص الرئيسية لتطور سياسات البناء الريفي في شنغهاي من منظور توليد القيمة

سياسات البناء الريفي مفهوم واسع. ويركز هذا البحث على مشروعات السياسات التي تتدخل مباشرة في تطور الفضاء الريفي وتوجه سلوك البناء الريفي. وفي حالة شنغهاي، تشمل هذه السياسات إدارات التخطيط والموارد الطبيعية، والزراعة والشؤون الريفية، والإسكان والبناء الحضري والريفي، والتشجير والمظهر الحضري، والمياه، وغيرها من الإدارات القطاعية ذات الصلة. كما تشمل توزيع الموارد المكانية، وتوجيه مختلف أنشطة البناء، والدعم المالي.

شهدت سياسات البناء الريفي في شنغهاي، خلال السنوات الأخيرة، تطوراً مرحلياً واضحاً تبعاً للتوجهات الوطنية، كما تغير إدراك قيمة الفضاء الريفي بصورة ملحوظة. وباتخاذ السنوات المحيطة بعام 2012 علامة فاصلة، دخل البناء الريفي في شنغهاي مرحلة جديدة للاستجابة النشطة لصدمات التحضر والتصنيع الريفي، مع تركيز رئيسي على إصلاح البيئة الإيكولوجية، وتحسين جودة البيئة السكنية، ورفع جودة الخدمات العامة الأساسية. وفي تلك المرحلة ظل إدراك قيمة الفضاء الريفي محصوراً غالباً في المعاني التقليدية، مثل خدمة الإنتاج الزراعي وتوفير مؤشرات أراضي البناء.

بعد المؤتمر الوطني التاسع عشر للحزب الشيوعي الصيني، ومع دفع تنفيذ استراتيجية إحياء الريف، أصبحت مشروعات سياسات البناء الريفي في شنغهاي أكثر تنوعاً، وحدث تحول عميق في إدراك قيمة الفضاء الريفي. فقد أصبح الريف يُنظر إليه بوصفه «مورداً نادراً في مدينة فائقة الضخامة» و«حاملاً لوظائف المدينة الأساسية»، مع التأكيد على قيمه الاقتصادية والإيكولوجية والاجتماعية والثقافية (الشكل 1). ومن منظور توليد القيمة، يمكن تلخيص خصائص سياسات البناء الريفي في شنغهاي على النحو الآتي.

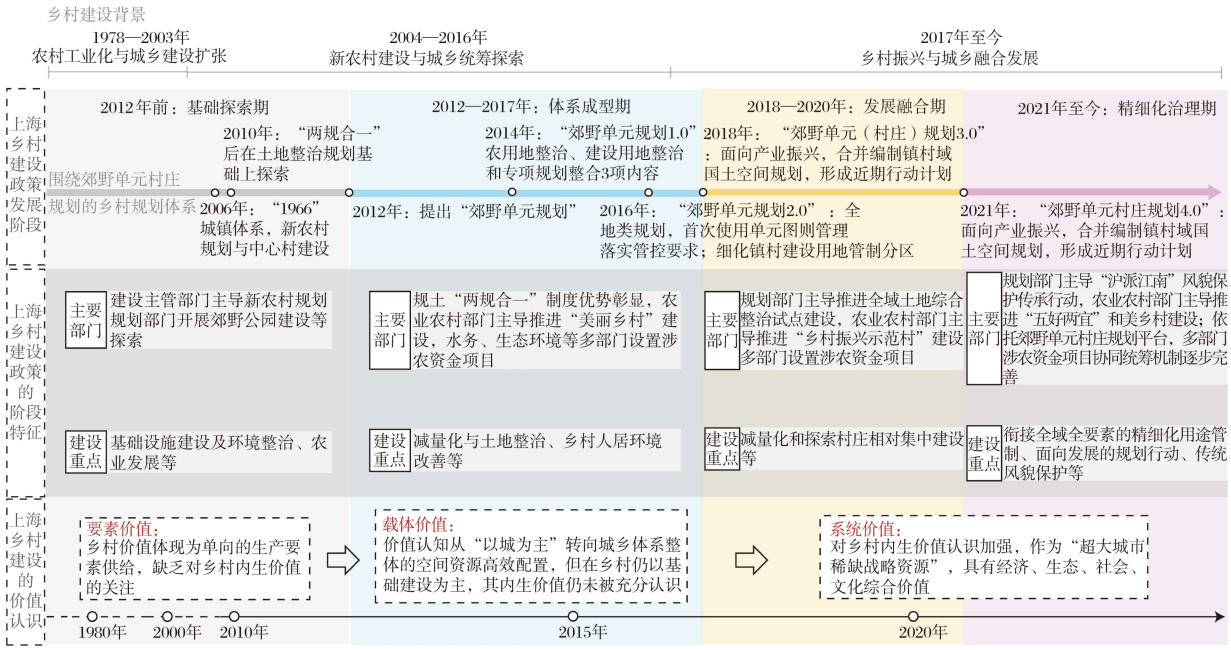

الشكل 1. مسار تطور سياسات البناء الريفي في شنغهاي

2.1 «خفض الكلفة - رفع الكفاءة»: توجه توليد القيمة في سياسات البناء الريفي في شنغهاي

الغاية النهائية للسياسة العامة هي خلق القيمة العامة [4]. والقيمة، بوصفها علاقة أساسية عامة في المجتمع البشري، تعبر عن معنى الموضوع بالنسبة إلى الفاعل [5-6]. أما قيمة الريف فتتجلى في المنتجات والخدمات التي يمكن أن يقدمها الريف للمجتمع البشري. وتحت تأثير مفاهيم مثل تكافؤ الحضر والريف، يتسع تدريجياً التوافق حول القيم المتعددة للريف [7]، بما يشمل الأبعاد الاقتصادية والإيكولوجية والاجتماعية والثقافية [8-9].

ومن حيث توليد القيمة، يمكن اختزال سياسات البناء الريفي في مسارين رئيسيين: «خفض الكلفة» و«رفع الكفاءة». فمن خلال ضبط كمية عوامل البناء الريفي، وطريقة توفيرها، وطريقة استخدامها، ومن خلال تعديل القيود المفروضة على أفعال فاعلي البناء الريفي، بما في ذلك التراخيص والمعايير التقنية، تؤثر هذه السياسات مباشرة في اتجاه البناء ومساره. وهي إما تخفض كلفة البناء والتشغيل عبر تقليل عدم اليقين والآثار الخارجية السلبية، وإما تعزز أنشطة البناء وترفع كفاءة استخدام الفضاء وقيمته الاستعمالية (الشكل 2).

ويتوقف تحقيق سياسات البناء الريفي لهدف توليد القيمة على تضافر عوامل متعددة. أولاً، إن الطابع «السياقي» لتوليد القيمة في السياسة العامة [4] يقتضي أن يتكيف توجه القيمة في السياسة مع بيئتها وخلفيتها المحلية. ثانياً، تشكل قدرة تنفيذ السياسة، بما فيها قدرة التنسيق بين أدوات السياسة وقدرة دمج الموارد، ضمانة لتوليد القيمة. ثالثاً، تعد شبكات الدعم السياسي المستقرة والتصميم المؤسسي أساساً لتوليد القيمة، بما يشمل الثقة الاجتماعية الكافية ودعم الفاعلين المتعددين.

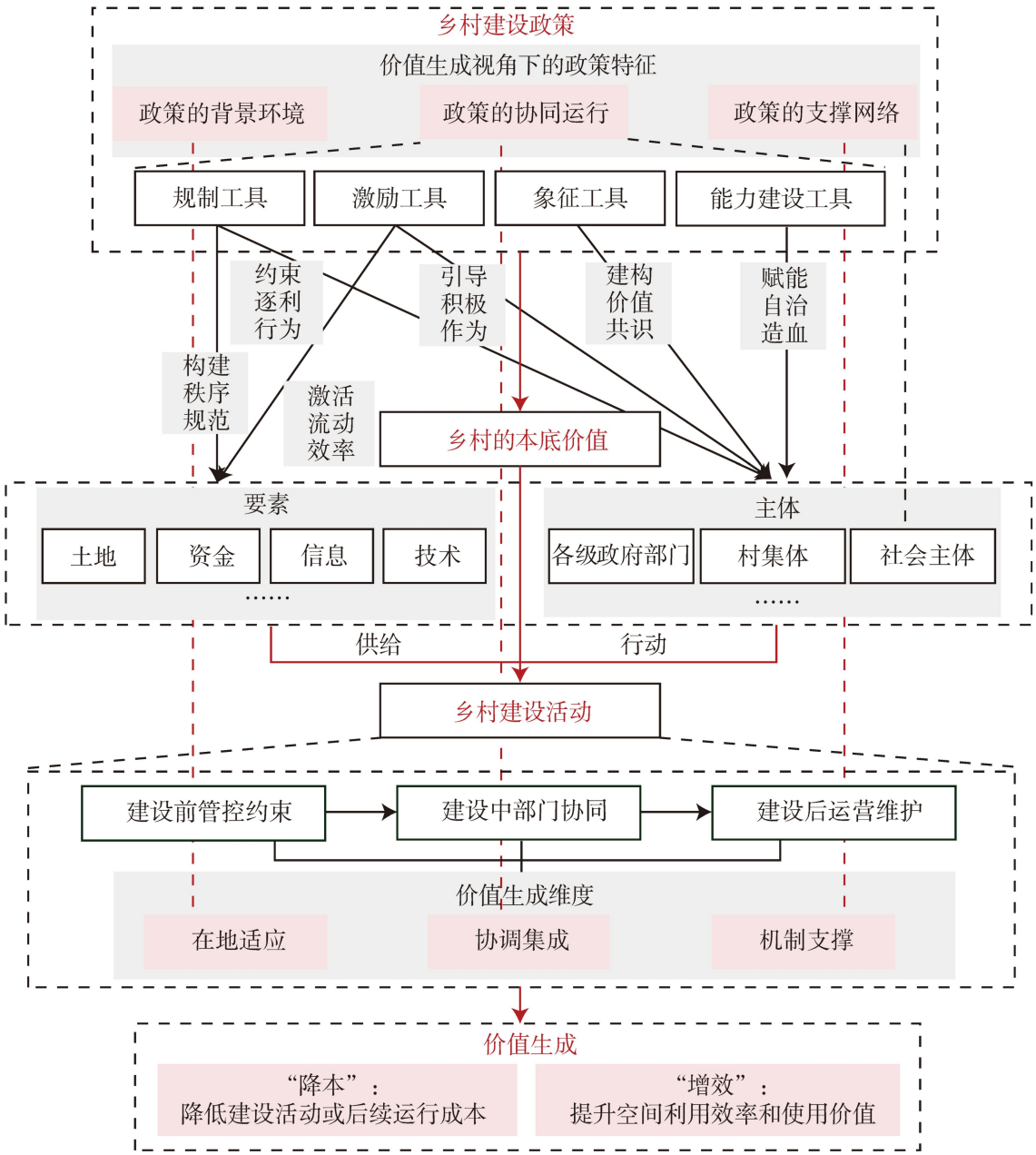

الشكل 2. مخطط توليد القيمة في سياسات البناء الريفي في شنغهاي

2.2 موازنة «القيمة الحدية - القيمة التنموية»: البيئة الخلفية لتوليد القيمة في سياسات البناء الريفي في شنغهاي

مع ازدياد قدرة الريف المتروبولي على حمل وظائف متعددة، لا تقتصر القيم الجوهرية لريف شنغهاي على القيم الحدية، مثل استقرار القاعدة الإيكولوجية، وضمان الإنتاج الزراعي، وأمن الغذاء، بل تشمل أيضاً قيمة تنموية بوصفه «فضاءً استراتيجياً لرفع القدرة التنافسية الجوهرية للحاضرة». وتدخل في ذلك القيمة الاقتصادية الناتجة من تنوع الصناعات والأشكال الاقتصادية الريفية الجديدة، والقيم الجمالية والثقافية الكامنة في نمط المشهد التقليدي «شنغهاي - جيانغنان».

ومن المنظور التقليدي، غالباً ما يعني حماية البيئة الإيكولوجية الريفية، والنسيج التقليدي، والموارد التاريخية والإنسانية اتخاذ موقف رافض لمختلف التغيرات الجديدة. غير أن توليد قيمة الريف يحتاج بإلحاح إلى التنمية والتغيير القادمين من الخارج والداخل معاً. لذلك، فإن مفتاح تحقيق توليد مستدام للقيمة في البناء الريفي هو حماية القيم الحدية، مع إضافة البنية المكانية وتحسينها بصورة

معقولة، ودفع البناء والتنمية الريفية، وتحقيق توازن وازدهار مشترك بين القيمة الحدية والقيمة التنموية. وهذا يفرض بالضرورة مطلباً ملحاً لتنسيق سياسات البناء الريفي بين الإدارات المتعددة.

2.3 تنسيق «التنظيم - التحفيز - الرمز - بناء القدرات»: تشغيل أدوات السياسة في البناء الريفي في شنغهاي

يمثل التشغيل المركب لأنواع متعددة من أدوات السياسة سمة أساسية لسياسات البناء الريفي في شنغهاي، ويشكل التنسيق الفعال بينها ضمانة مؤسسية لقدرة تنفيذ هذه السياسات [10]. وبالاستناد إلى نموذج شنايدر - إنغرام [11]، يمكن تصنيف أدوات السياسة في البناء الريفي في شنغهاي إلى أربع فئات: أدوات تنظيمية، وأدوات تحفيزية، وأدوات رمزية، وأدوات لبناء القدرات (الجدول 1).

تستخدم الأدوات التنظيمية القيود الإلزامية لتنظيم السلوك في البناء الريفي، وتتركز أساساً في مجالات ضبط الاستخدام وإدارة البناء. أما الفئات الثلاث الأخرى فتعمل غالباً بصورة مركبة في مجالات متعددة، منها تحسين البنية المكانية، وبناء الأراضي الزراعية والتنمية الزراعية، وحماية البيئة الإيكولوجية، وحماية الطابع المكاني والتراث الثقافي. وتضع الإدارات المختلفة المعنية بالريف معظم الأدوات التحفيزية، وتوجه العمل عبر الإعانات والمكافآت والسياسات التفضيلية. أما الأدوات الرمزية فتشكل الإدراك وأنماط السلوك عبر الأدلة الإرشادية والتوجيه القيمي والدعاية. وتدعم أدوات بناء القدرات الكفاءات المهنية للأطراف المعنية عبر التعليم والتدريب. وبوجه عام، يتضح نمط تشغيل متعدد الإدارات يتلخص في: الأدوات التنظيمية تحمي الحد الأدنى، والأدوات التحفيزية توجه التنمية، والأدوات الرمزية تبني التوافق، وأدوات بناء القدرات تعزز التنمية الطويلة الأمد والمستدامة.

إضافة إلى ذلك، تؤدي منظومة التخطيط الريفي دوراً تكاملياً مهماً في تشغيل سياسات البناء الريفي في شنغهاي. فهي تجمع بين إعداد التخطيط، وإدارة التخطيط، وآليات العمل [12-13]، ولا تشكل فقط أساس جميع أنشطة البناء الريفي، بل تمثل أيضاً حاملاً لنقل مفاهيم القيمة في سياسات البناء الريفي، وأداة جوهرية لترجمة توجهات القيمة إلى الفضاء.

الجدول 1. الأدوات الرئيسية للسياسة في أنشطة البناء الريفي في شنغهاي

مجال السياسة	نوع الأداة	اسم مشروع السياسة	الإدارة المختصة
ضبط الاستخدام وإدارة البناء	أداة تنظيمية	تخطيط قرى الوحدات الريفية وغيرها من مخططات الفضاء الإقليمي على المستويات المختلفة	إدارة التخطيط والموارد الطبيعية
ضبط الاستخدام وإدارة البناء	أداة تنظيمية	إصدار «رأي التخطيط والأرض الريفية»	إدارة التخطيط والموارد الطبيعية
ضبط الاستخدام وإدارة البناء	أداة تنظيمية	إصدار موافقات تحويل الأرض الزراعية وتوريد الأرض	إدارة التخطيط والموارد الطبيعية
ضبط الاستخدام وإدارة البناء	أداة تنظيمية	إصدار «رخصة تخطيط البناء الريفي»	إدارة التخطيط والموارد الطبيعية
ضبط الاستخدام وإدارة البناء	أداة تنظيمية	إصدار «رخصة البناء»	إدارة الإسكان والبناء الحضري والريفي
ضبط الاستخدام وإدارة البناء	أداة تنظيمية	مراجعة أو تسجيل تحديد مواقع بدء البناء	إدارة التخطيط والموارد الطبيعية
ضبط الاستخدام وإدارة البناء	أداة تنظيمية	قبول الإنجاز من منظور التخطيط والموارد الطبيعية	إدارة التخطيط والموارد الطبيعية
ضبط الاستخدام وإدارة البناء	أداة تنظيمية	قبول الإنجاز	إدارة الإسكان والبناء الحضري والريفي

مجال السياسة	نوع الأداة	اسم مشروع السياسة	الإدارة المختصة
ضبط الاستخدام وإدارة البناء	أداة تنظيمية	إصدار «شهادة حق الملكية العقارية» و«إثبات التسجيل العقاري»	إدارة التخطيط والموارد الطبيعية
البناء والتنمية الشاملان للقرية	أداة تحفيزية	إنشاء قرى نموذجية للريف الجميل، وقرى نموذجية لإحياء الريف، وتجارب «الخير الخمسة والملاءمتان» للريف الجميل	إدارة الزراعة والشؤون الريفية
البناء والتنمية الشاملان للقرية	أداة رمزية	توجيه تصميم القرية	إدارة التخطيط والموارد الطبيعية
البناء والتنمية الشاملان للقرية	أداة بناء قدرات	نظام المخطط الريفي المسؤول	إدارة التخطيط والموارد الطبيعية
تحسين البنية المكانية	أداة تحفيزية	تجارب المعالجة الشاملة للأراضي على كامل المجال	إدارة التخطيط والموارد الطبيعية وغيرها
تحسين البنية المكانية	أداة تحفيزية	مشروعات السكن النسبي المركز للفلاحين	إدارة الإسكان والبناء الحضري والريفي؛ إدارة التخطيط والموارد الطبيعية
تحسين البنية المكانية	أداة تحفيزية	خفض أراضي البناء منخفضة الكفاءة	إدارة التخطيط والموارد الطبيعية
تحسين البنية المكانية	أداة تحفيزية	مشروعات التنظيم والاستصلاح على مستوى الأحياء	إدارة التخطيط والموارد الطبيعية
بناء الأراضي الزراعية والتنمية الزراعية	أداة تحفيزية	بناء الأراضي الزراعية عالية المعيار	إدارة الزراعة والشؤون الريفية
بناء الأراضي الزراعية والتنمية الزراعية	أداة تحفيزية	بناء حقول الخضروات المنشآتية	إدارة الزراعة والشؤون الريفية
بناء الأراضي الزراعية والتنمية الزراعية	أداة تحفيزية	تجارب مناطق المنشآت الزراعية الحديثة	إدارة الزراعة والشؤون الريفية
بناء الأراضي الزراعية والتنمية الزراعية	أداة تحفيزية	مشروعات خاصة للتنمية الزراعية الحديثة	إدارة الزراعة والشؤون الريفية
الصناعات والأشكال الريفية الجديدة	أداة تحفيزية	مشروعات الصناعات والأشكال الريفية الجديدة	إدارة الزراعة والشؤون الريفية؛ إدارة التخطيط والموارد الطبيعية؛ لجنة التنمية والإصلاح

مجال السياسة	نوع الأداة	اسم مشروع السياسة	الإدارة المختصة
حماية البيئة الإيكولوجية	أداة تحفيزية	المعالجة الشاملة للأحواض الصغيرة النظيفة إيكولوجياً	إدارة المياه وغيرها
حماية البيئة الإيكولوجية	أداة تحفيزية	تجارب الريف الجميل مائياً	إدارة المياه
حماية البيئة الإيكولوجية	أداة تحفيزية	معالجة المجاري المائية، بما في ذلك شق قنوات جديدة	إدارة المياه
حماية البيئة الإيكولوجية	أداة تحفيزية	بناء الغابات	إدارة التشجير والمظهر الحضري
حماية الطابع والتراث الثقافي	أداة تحفيزية	تجارب حماية وتراث طابع «شنغهاي - جيانغنان»	إدارة التخطيط والموارد الطبيعية
حماية الطابع والتراث الثقافي	أداة رمزية	إرشاد تخطيط وتصميم وبناء الطابع الريفي	إدارة التخطيط والموارد الطبيعية
حماية الطابع والتراث الثقافي	أداة رمزية	البلدات والقرى التاريخية والثقافية المشهورة	إدارة الإسكان والبناء الحضري والريفي
تحسين البيئة السكنية	أداة تحفيزية	مشروعات دوائر الحياة المجتمعية الريفية	إدارة التخطيط والموارد الطبيعية
تحسين البيئة السكنية	أداة تحفيزية	مشروعات بناء الطرق الريفية، بما في ذلك الإصلاحات المتوسطة والكبيرة ضمن «الطرق الريفية الأربعة الجيدة»	إدارة النقل
تحسين البيئة السكنية	أداة تحفيزية	بناء الساحات الجميلة و«الحدائق الصغيرة الثلاث»	إدارة الزراعة والشؤون الريفية
تحسين البيئة السكنية	أداة رمزية	إرشاد إدارة بناء مساكن القرويين الريفيين	إدارة الإسكان والبناء الحضري والريفي؛ إدارة الزراعة والشؤون الريفية وغيرها

2.4 المشاركة المشتركة للفاعلين المتعددين: شبكة الدعم في تشغيل سياسات البناء الريفي في شنغهاي

يعتمد تشغيل سياسات البناء الريفي في شنغهاي وتوليد قيمتها على شبكة دعم تقودها الإدارات الحكومية والشركات المملوكة للدولة، وتشارك فيها جماعات المدن والقرى، والفاعلون الاجتماعيون، وغيرهم.

ومع اتضاح قيمة ريف شنغهاي تدريجياً، ازداد عدد المشاركين في البناء الريفي، مما ضخ حيوية جديدة في التنمية الريفية، ومثل علامة مهمة على تدفق عوامل التنمية الحضرية وتعميق التكامل الحضري الريفي. وفي ريف شنغهاي ظهرت باستمرار تجارب مبتكرة، مثل حصول الجماعات القروية على حصص وأرباح، وتأسيس شركات مشتركة بين رأس المال الاجتماعي والجماعات المحلية، وإدخال أطراف ثالثة لتشغيل القرية كاملة.

غير أن تدخل فاعلين متعددين يضغط بالضرورة على نموذج الإدارة الراسخ منذ عقود، والقائم على «قرار الجماعة القروية»، كما يفرض على سياسات البناء الريفي الإسراع في تحسين آليات توزيع المنافع والتشغيل والصيانة طويلة الأمد.

3 مآزق توليد القيمة في سياسات البناء الريفي

على الرغم من وضوح إنجازات البناء السابقة، لا تزال سياسات البناء الريفي في شنغهاي تواجه قيوداً في التشغيل العملي. ويحلل هذا القسم مآزق توليد القيمة في هذه السياسات قبل البناء وأثناءه وبعده، من ثلاثة جوانب: التكيف المحلي، والتنسيق والتكامل، والدعم المؤسسي.

3.1 الضبط والقيود قبل البناء: ضعف المرونة التكيفية وتأثيره في تدفق عوامل التنمية إلى الريف

في مرحلة توفير العوامل قبل البناء، تؤدي الأدوات التنظيمية في سياسات البناء الريفي في شنغهاي الدور الرئيسي. وتساعد درجة معيارية هذه الأدوات وصرامتها على حماية القيمة الحدية لموارد الفضاء الريفي، لكنها تنتج أيضاً ظواهر مثل «نزول متطلبات الضبط الحضري إلى الريف» و«فوات مواسم الزراعة بسبب إجراءات التعديل»، بما يشكل قيوداً واضحة على أنشطة البناء الريفي، ويحد ارتفاع القيود وعدم اليقين من إمكانات «رفع الكفاءة».

أولاً، على مستوى نقاط الضبط، يفتقر بعض المحتوى التنظيمي إلى التكيف مع واقع البناء الريفي، ولا يستجيب لاتجاهاته الجديدة. فمن جهة، تُنقل مباشرة أفكار الضبط داخل حدود التنمية الحضرية إلى المناطق الريفية، فتظهر حالات نسخ مسافات ارتداد المباني ونسب المساحات الخضراء في الحقول المفتوحة، بل وفرض أحواض إطفاء للمباني الريفية القريبة من الأنهار والبرك، واشتراط كثافة البناء ونسبة المسطح الأرضي ومواقف السيارات في الموافقات المتعلقة بالتوريد النقطي للأرض، بما يرفع كلفة البناء دون ضرورة. ومن جهة أخرى، تتجاهل هذه المتطلبات التعقيد والتنوع الأكبر في الظروف الريفية. فكثير من المساكن الريفية ذات الطابع التقليدي مبنية من الطوب والخشب، وتعد وفق المعايير الحالية مباني خطرة وتحمل أخطاراً حريق، مما يجعل من الصعب على الأموال العامة ورأس المال الاجتماعي الاستثمار في حمايتها وترميمها وإعادة استخدامها. ونتيجة لذلك يصعب توليد قيمة اقتصادية من تنشيط استخدامها المكاني، كما يصعب التدخل في مسار تقادمها وتلفها، فتضيع قيمتها الثقافية.

ثانياً، على مستوى تنفيذ الضبط، تؤدي صلابة الرقابة وضعف المرونة، مع تعقيد إجراءات الموافقة والإدارة وضعف وضوحها، إلى صعوبة إدخال عوامل التنمية وارتفاع عدم اليقين. فمشروعات البناء الريفي غالباً ليست كبيرة الاستثمار، لكنها «صغيرة كاملة العناصر»، وتخضع لضوابط متعددة من مختلف القطاعات. وبعد تراكب هذه المتطلبات تتشكل قيود مكانية متعددة تجعل البناء بالغ الصعوبة. ففي قرية XH، على سبيل المثال (الشكل 3)، يظهر بعد تراكب الأراضي الزراعية الأساسية، والمسطحات المائية الخاضعة للإدارة، وبقع التشجير، وقطع خفض أراضي البناء، والمشروعات ذات التمويل العام التي لا تزال ضمن مدة القيد، أن المساحة القابلة للتعديل محدودة جداً. وحتى المساحات القليلة الملائمة للتعديل تحتاج، بسبب متطلبات موازنة التعويض وإعادة التخصيص، إلى تنسيق معقد بين إدارات متعددة، بحيث «يحرك الخيط الواحد المنظومة كلها»، مما يزيد صعوبة التعديل بوضوح.

ومن جهة أخرى، يمتد نظام الإدارة الحضري الدقيق والمركب إلى المناطق الريفية في إجراءات الموافقة، بينما تفتقر معظم الإدارات المعنية إلى خبرة كافية في تشغيل مشروعات البناء الريفي. وهذا يطيل الدورة الزمنية ويؤدي بسهولة إلى تفويت نوافذ البناء الريفي الثمينة. ففي مشروع استخدام أرض بناء جماعية ريفية في قرية XH، وعلى الرغم من أن تعديل التخطيط اتخذ مسار التعميق التنفيذي الأسرع نسبياً وحظي بدعم الأطراف كافة، فقد تجاوزت العملية الكاملة، من تعديل التخطيط إلى إتمام إجراءات المشروع، سنة كاملة. وفي سياق إنشاء قرى نموذجية لإحياء الريف، يكون الجدول الزمني شديد الإلحاح. إن توقعات العائد المحدودة لمشروعات البناء الريفي، مقترنة بعدم اليقين الكبير في موافقات البناء، تؤثر مباشرة في حماسة معظم الفاعلين الاجتماعيين للمشاركة، وتعرقل تدفق عوامل التنمية إلى الريف.

الشكل 3. تعارضات المخطط التي ظهرت بعد تراكب شروط التخطيط في قرية XH

المصدر: مواد مشروعات معهد شنغهاي تونغجي للتخطيط والتصميم الحضري المحدودة. ملاحظة: تاريخ التراكب هو عام 2022.

3.2 التنسيق بين الإدارات أثناء البناء: قصور التكامل وتقييد تنسيق القيم المتعددة

تتسم سياسات البناء الريفي في شنغهاي بتشغيل مركب متعدد الأدوات والإدارات. فبناء قرية واحدة غالباً ما يتضمن مشروعات سياسات متعددة في مجالات بناء مختلفة وتحت إدارات مختلفة. وعادة تُنجز طلبات المشروع وموافقاته على حدة في كل قطاع، كما تنفذ الأعمال، وتصرف الأموال، وتقبل المشروعات بصورة منفصلة حسب كل خط إداري. ولا شك أن التقسيم الدقيق للعمل بين الإدارات يعزز المهنية والمعيارية، لكنه يؤدي موضوعياً إلى قصور في التنسيق المكاني وتكامل الإدارة.

على مستوى التنسيق المكاني، يصعب دمج استثمارات البناء العابرة للإدارات وفئات الأرض، مما يحد من تعظيم منافع تحسين البنية المكانية، ويؤثر في تآزر القيم المتعددة مثل الإنتاج الزراعي والحماية الإيكولوجية، فتظل قدرة الفضاء على «رفع الكفاءة» محدودة. فمن جهة، يصعب على مشروعات الإدارات المختلفة تجاوز قيود فئات الأرض، مما يضعف الترابط بين الأعمال ويمنع تحقق منافع الحجم والتكامل. فعلى سبيل المثال، لا تستطيع مشروعات المعالجة الشاملة للأحواض الصغيرة النظيفة إيكولوجياً، على الرغم من كبر استثماراتها، سوى تنظيف المجاري القائمة وتجريفها، لكنها بسبب قيود الخط الأزرق أو حماية الأراضي الزراعية لا تستطيع تنفيذ وصل المنظومات المائية أو معالجة المجاري المسدودة، فلا تعالج جذرياً مشكلة ضعف اتصال المياه. كما تستطيع مشروعات الأراضي

الزراعية عالية المعيار دفع تركيز الأراضي الزراعية الأساسية الدائمة داخل نطاق المشروع، لكنها لا تستطيع تحسين الخطوط الزرقاء أو تخطيط أراضي البناء، فيبقى ترتيب الحقول والمياه والطرق دون الحالة الأكثر ملاءمة للزراعة الحديثة. وهناك حالياً مساحات كبيرة من الأراضي المصنفة أراضي زراعية أساسية دائمة لكنها صغيرة ومجزأة ومتناثرة، ولا تلبي احتياجات الإنتاج الزراعي الحديث، بينما تظل مسارات تعديلها محدودة.

ومن جهة أخرى، تنتشر ظاهرة «البناء السابق يقيد البناء اللاحق». ففي إحدى القرى، نُفذت المعالجة الشاملة لحوض صغير نظيف إيكولوجياً أولاً، ثم تعذر في مشروع الأراضي الزراعية عالية المعيار اللاحق ردم واستصلاح شبكات المياه الحقلية المشمولة بذلك الحوض، فلم تتحقق أقصى درجة من تركز الأراضي الزراعية واتصالها. ورغم أن الهدف الأصلي من هذا الشرط هو تجنب تكرار الاستثمار المالي، فإنه في التشغيل الفعلي أنتج أثراً سلبياً لأنه لا يتلاءم مع واقع التنمية الريفية المستمرة.

أما على مستوى تكامل الإدارة، فإن أسلوب الإدارة المجزأ حسب القطاعات يزيد كلفة البناء البشرية والمادية. وبأخذ بناء الأراضي الزراعية عالية المعيار وبناء الأحواض الصغيرة النظيفة إيكولوجياً مثالاً، نجد أن الجهتين المشرفتين على المشروعين وضعتا قيوداً تقنية محددة للأعمال الهندسية، لكنهما لم تقدما إرشاداً معيارياً لتنسيق الحقول والغابات والمياه وغيرها من العناصر المكانية العابرة للإدارات. وبسبب غياب تنسيق على مستوى المنظومة الإيكولوجية الكاملة، يصعب تحقيق هدف الحوكمة الإيكولوجية بمعايير عالية.

كما أن المعالجة الشاملة للأراضي على كامل المجال، على الرغم من اتخاذها البلدة وحدة للتنفيذ، لا تزال تتبع نموذج تمويل يقوم على «ثبات القنوات وتحمل كل جهة مسؤوليتها»، مما يترك للبلدات هامشاً محدوداً جداً للتحسين. ومع غياب إدارة قائدة ذات سلطة، يصبح تنسيق مسارات المشروعات بين الإدارات صعباً للغاية، وتزيد الحواجز المعلوماتية بين الإدارات من صعوبة التكامل الإداري.

إن تحسين البنية المكانية بصورة نظامية، ودمج استخدام فئات الأرض، يمثلان طريقاً مهماً لتحقيق «رفع الكفاءة» وتوليد القيمة في ظل القيود الصارمة. ورغم أن المعالجة الشاملة للأراضي الإقليمية استكشفت بنشاط تنسيقاً شاملاً لكل المجال وكل العناصر [14]، فإن المشروعات التجريبية محدودة. أما القرى غير المشمولة بهذه التجارب فلا تزال تجد صعوبة في تجاوز قيود فئات الأرض لتحسين التخطيط. وإذا انتقلت التجارب إلى تعميم واسع دون مواكبة مؤسسية، فقد تتسع الآثار السلبية لضعف التنسيق بين الإدارات.

3.3 التشغيل والصيانة بعد البناء: ضعف تشكيل الآليات وتقييد إبراز القيمة طويلة الأمد

لا يتطلب تشغيل سياسات البناء الريفي في شنغهاي تنسيق الإدارات الحكومية على المستويات المختلفة فحسب، بل يعتمد أيضاً على مبادرة جماعات البلدات والقرى والفاعلين الاجتماعيين ودعمهم. ويساعد تشكيل آليات سليمة على تعبئة حماسة الأطراف المختلفة، وبناء شبكة دعم سياسية مستقرة، وإرساء أساس توليد القيمة. وقد راكم تشغيل سياسات البناء الريفي في شنغهاي، على مدى سنوات، استثمارات كبيرة في الفضاء الريفي. غير أن تصميم آليات التشغيل والصيانة طويلة الأمد، وآليات توزيع المنافع القائمة على توازن الحقوق والمسؤوليات، لا يزالان غير كافيين، مما يؤدي، كما في مناطق أخرى، إلى تلاشي نتائج البناء تدريجياً.

يمثل تصميم آليات التشغيل والصيانة بعد البناء مفتاحاً لتحقيق «رفع الكفاءة» المكاني على المدى الطويل. فمن جهة، تفتقر مشروعات سياسات البناء المختلفة في شنغهاي عموماً إلى آليات رقابة ضرورية على الأداء التشغيلي بعد إتمام المشروع، مما يدفع بعض القرى إلى التركيز على «الإتمام» لا «الأداء». وتصبح مواجهة الفحص والقبول المهمة الرئيسية أثناء البناء، ولا تُفعّل مبادرة الجماعة القروية الذاتية في التنمية، كما لا يجري التفكير والتخطيط بعمق، فلا تدخل نتائج البناء في الاستخدام الحقيقي ولا تولد القيمة.

ومن جهة أخرى، تهتم السياسات غالباً بالبناء المادي أكثر من اهتمامها بتصميم آليات تقود إلى زيادة دخل مستمرة، ولم يتحقق بعد الانتقال من «نقل الدم بالسياسة» إلى «تكوين الدم ذاتياً». وقد أظهر مسح للدفعات الأولى إلى الخامسة من القرى النموذجية لإحياء الريف أنه رغم الارتفاع الكبير في دخل الاقتصاد الجماعي القروي، وارتفاع الوسيط إلى أكثر من مليوني يوان، لا تزال بعض القرى تعاني نقصاً في الإيرادات التشغيلية، ولا يكفي «رفع الكفاءة» فيها لتغطية نفقات التشغيل والصيانة بعد الإنشاء (الجدول 2).

الجدول 2. تغير نفقات التشغيل والصيانة السنوية في بعض قرى شنغهاي بعد تنفيذ مشروع سياسة على مستوى القرية

القرية	تغير نفقات التشغيل والصيانة السنوية	أهم أوجه الزيادة في الإنفاق
قرية LM	ارتفعت إلى نحو مليون يوان	صيانة التشجير، وصيانة البنية التحتية، والتنظيف طويل الأمد
قرية BG	ارتفعت إلى 1-2 مليون يوان	صيانة البيئة الخضراء
قرية HM	ارتفعت إلى نحو 1.4 مليون يوان، تتحملها	الصيانة اليومية

القرية	تغير نفقات التشغيل والصيانة السنوية	أهم أوجه الزيادة في الإنفاق
	الجماعة القروية أساساً	
قرية HQ	ارتفعت إلى أكثر من مليون يوان	أكبر زيادة في صيانة التشجير، إضافة إلى تنظيف الطرق والأنهار
قرية WZ	ارتفعت إلى نحو مليون يوان	صيانة النباتات الخضراء
قرية XY	ارتفعت إلى أكثر من 800 ألف يوان	صيانة الغابات والتشجير
قرية HQ2	ارتفعت إلى 300-400 ألف يوان، بزيادة 100-200 ألف يوان عن السابق	الصيانة اليومية
قرية SY	ارتفعت إلى أكثر من 4 ملايين يوان، وكانت سابقاً أكثر من مليوني يوان	صيانة الطابع المكاني

تعد آلية توزيع المنافع التي توازن بين الحقوق والمسؤوليات مفتاحاً لتعبئة حماسة الفاعلين. فمن خلال تشكيل الآلية يمكن أن تؤدي دوراً مزدوجاً: حماية الحقوق وتقييد المسؤوليات، وهو أمر أساسي لتحقيق توليد مستدام للقيمة في البناء الريفي. وفي الوقت الراهن بات الاستثمار المشترك بين جماعات البلدات، والجماعات القروية، والشركات، والفاعلين الاجتماعيين أكثر شيوعاً، لكن تصميم الآليات الناضجة لا يزال متأخراً بوضوح. وتكمن خلف ذلك مخاوف تتعلق باحتمال فقدان الأصول المملوكة للدولة أو الجماعات. وأحياناً تختار الحكومات والجماعات تجنب المسؤولية بدلاً من السعي النشط إلى التنمية، كما يتردد الفاعلون الاجتماعيون خشية أن يسبب لهم غموض تحديد حقوق الملكية خسائر.

وفي مسح مشروع إنشاء قرية TW كقرية نموذجية لإحياء الريف، تبين أن تمويل المشروع جاء من حكومة البلدة، وأن ملكية المشروع تعود إلى الحكومة، وأن الإدارة اليومية تتولاها الحكومة أيضاً. وتحصل الجماعة القروية على إيجارات الأرض والمباني، لكنها لا تملك حق القول في استقطاب الاستثمار أو إدارة التشغيل. وظهرت لاحقاً مشكلة ارتفاع واضح في نفقات الصيانة اليومية، مع ضعف حافز الجماعة القروية للمشاركة فيها، فبقي «رفع كفاءة» نتائج البناء محدوداً.

وعلى أساس حماية الحقوق، لا يقل تعزيز قيود المسؤولية أهمية. فبعض الجماعات القروية أو القرويين يفتقرون إلى توافق قيمي وإلى إدراك للقيمة طويلة الأمد. وبمجرد ارتفاع عائد المشروع، يطالب بعض القرويين مراراً بزيادة الإيجار، ويستخدمون استرداد الأرض ورقة تفاوض، مما يجلب صعوبات كثيرة وعدم يقين لتشغيل المشروع.

في السنوات الأخيرة، بدأت سياسات البناء الريفي في شنغهاي تعزز الاهتمام بالقيم اللينة مثل زيادة دخل الجماعات القروية وبناء الأعراف المحلية. ومن الضروري تغيير ذهنية «الاهتمام بالاستثمار في البناء وإهمال التشغيل والصيانة اللاحقين»، وتسريع بناء آلية تقييم لتوليد القيمة في البناء الريفي، ثم دفع آليات مشاركة متنوعة وقواعد ذات صلة تتكيف مع السيناريوهات المختلفة.

4 استجابات التخطيط لتوليد القيمة في سياسات البناء الريفي

في عملية توليد القيمة عبر سياسات البناء الريفي، يحتاج التخطيط الريفي أيضاً إلى ابتكار تكيفي يؤدي دوراً في تعزيز توليد القيمة. ومن منظور تخصص التخطيط، تقترح الاستجابات الآتية.

4.1 تعميق إدراك القيمة وتعزيز التكيف المحلي للتخطيط الريفي

ينبغي تعزيز دور التخطيط في إدراك قيمة الريف. وعلى أساس الفهم العميق للدور الفريد للريف في بناء شنغهاي كحاضرة عالمية، يجب إدراك الفروق الواضحة بين الفضاء الريفي والفضاء الحضري، بما في ذلك وظيفتاه الأساسيتان في ضمان الإنتاج الزراعي وتثبيت القاعدة الإيكولوجية، ودوره في توفير فضاءات مميزة لحمل وظائف جوهرية متمايزة. وبصورة محددة، ينبغي تسريع الأعمال الآتية.

أولاً، على مستوى عمل التخطيط، ينبغي، بالنظر إلى تعقد ملكية الموارد المكانية في المناطق الريفية، وبالاستناد إلى الصلاحيات والمسؤوليات التي منحتها الدولة لإدارات التخطيط والموارد الطبيعية، وإلى مسار التخطيط والبناء، تسريع فرز حقوق الملكية، وتعزيز

أعمال مسح وتقييم الموارد، مثل الأنواع البيولوجية، والمناظر الطبيعية، والتاريخ، والثقافة الشعبية. وهذا يعمق فهم «الجينات الثقافية» والمعاني الكامنة وراء الفضاء الريفي [15]، ويمكّن من استمرارها وتطويرها في التخطيط والتصميم.

ثانياً، على أساس الإدراك الكامل لقيمة الفضاء الريفي، ينبغي الدفع النشط للأعمال المتعلقة بحماية هذه القيمة وتعزيزها. وخصوصاً عند بناء منظومة المعايير ذات الصلة، يجب إدراك الفروق الواضحة بين الريف والمدينة في كثافة البناء وشكل النسيج المكاني، ومن ثم تحسين المتطلبات المعيارية. وينبغي تجنب مد المعايير الخاصة بالبيئات المبنية عالية الكثافة إلى الريف بصورة مباشرة، كما ينبغي تجنب خلق ثنائية حضرية - ريفية جديدة على مستوى المعايير.

4.2 تعزيز تآزر القيمة وتقوية الدور التنسيقي للتخطيط الريفي

على مستوى تآزر القيمة، تعكس صعوبة التنسيق بين الإدارات في تشغيل السياسات تحدي تنسيق القيمة في البناء الريفي في المرحلة الحالية. فاهتمام كل إدارة بـ«متطلبات الضبط الحدية» الخاصة بقطاعها يعبر عن التوتر بين قصور النظام الإداري الحديث القائم على «تحمل مسؤولية المجال الخاص» وبين تعقد القيم المتعددة في ممارسة البناء الريفي. وبسبب «فرادة» الفضاء و«تكامله»، يصبح ضرورياً أن تنسق إدارات التخطيط والموارد الطبيعية متطلبات الضبط لدى الإدارات المختلفة عبر الفضاء.

أولاً، على مستوى منظومة التخطيط، ينبغي إدراك الفروق الواضحة في المقياس وطرق الاستخدام بين الأراضي الزراعية والغابات والمياه وغيرها من فئات الأرض الريفية، وكذلك خصائص النظام الإداري القائم على تقسيم الإدارات. وينبغي تجنب عودة مقولة إن الريف لا يحتاج إلى تخطيط مكاني تنسيقي، وفي الوقت نفسه تجنب تعقيد المسائل البسيطة، مثل الإفراط في تقسيم فئات الأرض أو القطع، مما يجعل منظومة التخطيط الريفي مفرطة التعقيد ويرفع بوضوح كلفة الانتقال من إعداد التخطيط إلى التنفيذ والإدارة. ومع ضمان النظام المكاني ونقل المتطلبات الأساسية من الأعلى إلى الأسفل، يجب ترك مرونة لمطالب التنمية غير المؤكدة [16-17].

ولهذا يلزم تعميق فهم العلاقة بين وظيفتين مهمتين للتخطيط الريفي: «ضبط الاستخدام الحالي للأرض» و«توجيه التنمية المستقبلية». فلا ينبغي تحويل المحتوى الإرشادي الذي يفترض أن يكون مرناً إلى قيد صلب. وانطلاقاً من الشروط الأساسية وخصائص الإدارة في البناء الريفي، ينبغي، إلى جانب تعزيز متطلبات الخط الأدنى مثل حماية الأراضي الزراعية والفضاء الإيكولوجي ضمن ضبط الاستخدام الحالي، تطبيق إجراءات مرنة على أراضي البناء المختلفة، مثل التحكم في الحجم الكلي وترك مرونة في التخطيط المحفوظ.

ثانياً، في عملية تنفيذ التخطيط، ينبغي الربط النشط مع الإدارات الحكومية المعنية بالبناء، والاستماع الكامل إلى مقترحاتها، لتحقيق تنسيق التخطيط للقيم المتعددة ودمجها. وعلى مستوى «اللوحة المكانية الأساسية»، ينبغي أن يكون إعداد تخطيط القرية منصة لدمج «لوحة أساس واحدة» للبناء، وأن يدفع الاستخدام المشترك والتحديث الديناميكي لـ«مجموعة بيانات واحدة» و«مجموعة معايير واحدة» بين الإدارات القطاعية، بما يعزز التناسق في التعاون الحكومي. وعلى مستوى استخدام الفضاء، يجب تحمل مسؤولية التنسيق الشامل لمختلف عناصر الفضاء الإقليمي في الريف، والتواصل النشط مع الإدارات القطاعية حول الهدف الكلي والقيمة طويلة الأمد، وتنسيق معايير ومتطلبات المشروعات المختلفة، واقتراح سبل دمج المشروعات وتنسيق استخدام الأموال، والبحث عن «الحل الأمثل الممكن» لتعظيم توليد القيمة ضمن منظور زماني - مكاني كلي.

4.3 تعزيز توافق القيمة والاهتمام بربط التخطيط الريفي بالآليات

على مستوى توافق القيمة، لم يحظَ في الماضي بناء التوافق القيمي في البناء الريفي، ولا تصميم آليات تقاسم القيمة، بالاهتمام الكافي. وقد أدى ذلك إلى عدم ملاءمة بين «العتاد» المادي للبناء و«البرمجيات» الخاصة بتشكيل الآليات. لذلك يتطلب تعزيز الربط بين التخطيط الريفي والآليات تقوية دور التخطيط في التوصل إلى التوافق ثم صيانته.

أولاً، في عملية إعداد التخطيط، ينبغي إيلاء تعبئة الأطراف والتشاور معها أهمية كبيرة، وتحفيز جميع الأطراف المشاركة في البناء الريفي على المشاركة النشطة والتخطيط المشترك للتنمية. ويجب النزول إلى القرى للاستماع إلى رغبات القرويين التنموية، مع احترام رغبات الفاعلين الاجتماعيين أيضاً. وفي التخطيط المكاني، ينبغي تعزيز التآزر بين إعداد التخطيط وتنفيذه وتشغيل السياسات [18]، بما يدفع المخططين إلى التحول من دور «رسم الخرائط» إلى دور «الإدارة».

ثانياً، ينبغي تعزيز الطابع الطويل الأمد والمفتوح والموجه نحو الاستدامة في عملية التخطيط، وإبراز دور التخطيط في مساعدة القرى على صياغة مسارات تنمية طويلة الأمد وآليات تشغيل وصيانة تحقق زيادة دخل مستدامة. كما ينبغي التفكير في كيفية استخدام الحامل المكاني لتحقيق توليد القيمة والتنمية المستدامة، ومساعدة الجماعات القروية بنشاط في البحث عن المسارات السياسية المناسبة. وينبغي أن تعكس ممارسات السنوات الأخيرة، مثل «المخطط الريفي» و«التخطيط المرافق»، قيمة العمل التخطيطي الريفي في هذه العملية.

5 الخاتمة

مع تأسيس منظومة التخطيط المكاني الإقليمي، تدخل المناطق الريفية عصراً جديداً يتجه إلى «التخطيط قبل البناء». وقد حدد تنفيذ استراتيجية إحياء الريف اتجاه توليد القيمة في البناء الريفي. أما خصوصية المدن فائقة الضخامة فتجعلها، بالضرورة، في مقدمة العصر في تنفيذ الاستراتيجية وفي تفعيل دور سياسات البناء الريفي في توليد القيمة.

يمكن لإدارات التخطيط والموارد الطبيعية، وللتخطيط الريفي، أن تقدما مساهمات نشطة على مستويات متعددة في توليد قيمة سياسات البناء الريفي. وهذا يعني، بالنسبة إلى المخططين ومهنة التخطيط، تحولاً عميقاً.

أولاً، ينبغي الدفع النشط لتكييف معايير إعداد التخطيط وتنفيذه وإدارته، التي كانت محصورة غالباً في البيئات المبنية عالية الكثافة، مع المناطق الريفية. وينبغي بناء بنود معيارية أكثر شمولاً تميز بين البيئات المبنية عالية الكثافة ومنخفضة الكثافة، وصولاً إلى تنسيق حضري - ريفي في المعايير ذات الصلة.

ثانياً، على مستوى أهداف التخطيط، يجب التمسك بالتفكير القائم على الضبط الحدي، لكن ينبغي أيضاً تعزيز التفكير في توليد القيمة، والتحول من «تقييد التنمية» إلى البحث عن «تنمية معقولة وطويلة الأمد».

ثالثاً، على مستوى طريقة التخطيط، ينبغي بناء آليات أكثر انفتاحاً وشمولاً وتشاوراً في إعداد التخطيط وتنفيذه وإدارته. وستصبح الدعوة والتشاور والتواصل طرقاً رئيسية للعمل التخطيطي الريفي، فيما ستغدو المرونة والشمول سمتين بارزتين في إعداد التخطيط الريفي وإدارته.

وأخيراً، سيتغير دور المخططين الريفيين وطريقة عملهم بصورة مهمة. فمن خلال الدعم «المرافق»، يمكنهم مساعدة الأطراف المختلفة على تنسيق أفعالها والسعي المشترك إلى تحقيق القيمة في مسار التنمية.

الشكر والتقدير

خلال إعداد هذا البحث، تلقى المؤلفان دعماً كبيراً من قادة وخبراء مكتب شنغهاي للتخطيط والموارد الطبيعية، ولجنة الزراعة والشؤون الريفية، ومركز شؤون المياه التابع لمكتب المياه، وحكومات البلدات المختلفة، كما تلقيا مساعدة كبيرة من زملاء شركة معهد شنغهاي تونغجي للتخطيط والتصميم الحضري المحدودة. ويتقدم المؤلفان إليهم بخالص الشكر.

الملاحظات

① مستمدة من كلمة لي تشيانغ، أمين لجنة الحزب في شنغهاي آنذاك، في اجتماع ميداني عقدته لجنة الحزب وحكومة شنغهاي في بلدة تشوجياجياو، حي تشينغبو، عام 2018 لدفع تنفيذ استراتيجية إحياء الريف. https://www.shanghai.gov.cn/nw44745/20200824/0001-44745_1325774.html.

المراجع

[1] تشن لين، شين غاوجييه. التخطيط المكاني للمناطق الريفية وشبه الحضرية: ممارسة ابتكارية في شنغهاي موجهة نحو الإدارة القائمة على الفعل [J]. منتدى التخطيط الحضري، 2022(2): 90–95.

[2] غو شو باي، شين غاوجييه. حول بناء نظام التخطيط المكاني الإقليمي للمناطق الريفية في شنغهاي: الممارسة والتأمل [J]. بناء البلدات الصغيرة، 2023، 41(9): 15–21.

[3] يانغ غوي تشينغ. «اندماج المدينة والريف»: مناقشة نموذج ابتكاري لإحياء الريف في متروبوليتان شنغهاي [J]. الاقتصاد الريفي في شنغهاي، 2021(12): 8–10.

[4] Moore M. H. خلق القيمة العامة: الإدارة الاستراتيجية في الحكومة [M]. كامبريدج، ماساتشوستس: مطبعة جامعة هارفارد، 2001.

[5] تشانغ شو غوانغ. بناء وتجاوز نظرية القيمة الذاتية: قضايا فلسفة القيمة والتطورات الأكاديمية [J]. مجلة العلوم الاجتماعية، 2019(4): 5–14.

[6] يانغ يا ني. تأملات في قيمة وتحسين ممارسات البناء الريفي في الصين [J]. منتدى التخطيط الحضري، 2021(4): 112–118.

[7] يه هونغ، تانغ شوانغ، بنغ يوي يانغ، وآخرون. التكافؤ الحضري-الريفي: مسار جديد لتنمية الريف في العصر الجديد [J]. منتدى التخطيط الحضري، 2021(3): 44–49.

[8] شين مينغ روي، تشانغ جينغ شيانغ. تحول وإحياء المناطق الريفية في الصين في سياق التحضر الجديد [J]. التخطيط الحضري،

2015، 39(1): 30–34.
[9] لانغ يو، وانغ غوي شيا. آليات تحويل قيمة الموارد البيئية لدعم الإحياء الريفي: المنطق والمسارات [J]. مجلة الموارد الطبيعية، 2024، 39(1): 29–48.
[10] Moore M. H. خلق القيمة العامة: الإدارة الاستراتيجية في الحكومة [M]. كامبريدج، ماساتشوستس: مطبعة جامعة هارفارد، 2001.
[11] شنايدر أ، إنغرام هـ. الافتراضات السلوكية لأدوات السياسات العامة، 1990 .[J]. The Journal of Politics، 52(2): 510–529.
[12] تشانغ شانغ وو، لي جينغ شنغ، لوان فنغ، وآخرون. قضايا التخطيط وتطور تخصص الإحياء الريفي [J]. منتدى التخطيط الحضري، 2022، 46(10): 18–24.
[13] سون يينغ، تشانغ شانغ وو. البناء الريفي كعملية حوكمة: عرض السياسات واستجابة القرى [J]. منتدى التخطيط الحضري، 2019(6): 114–119.
[14] بان كه، سانغ جين. التكامل الشامل لتخطيط الفضاء الإقليمي: التحديات والابتكار وتجربة نينغبو [J]. منتدى التخطيط الحضري، 2025(1): 40–45.
[15] لوان فنغ، يي تسو شيوان، تساو شينغ، وآخرون. التخطيط العملي للمناظر الريفية: منهجيات الإعداد والتطبيق العملي [J]. منتدى التخطيط الحضري، 2022(3): 65–71.
[16] جيانغ هونغ بو، دوان ده قانغ، تشانغ بينغ. كيفية إعداد تخطيط قرى عملي: ملاحظات واستنتاجات من ظواهر التداول غير الرسمي للأراضي [J]. التخطيط الحضري، 2019، 43(11): 103–111.
[17] غينغ هوي تشي، لي كاي مينغ. استراتيجيات الضبط المكاني للمناطق الريفية في إطار نظام التخطيط الوطني للمجال المكاني: تجربة شنغهاي [J]. منتدى التخطيط الحضري، 2020(4): 58–66.
[18] بنغ تشن وي، تشانغ لي، دونغ شو تينغ، وآخرون. ضرورة التوجيه والمحتوى الرئيسي للتخطيط الشامل على مستوى البلدات في إطار التخطيط المكاني الإقليمي [J]. منتدى التخطيط الحضري، 2020(1): 31–36.

الترجمة بمساعدة منظمة العفو الدولية